منها تنظيم التأمين وحظر الشهادات العلمية و« المحاماة»

مجلس الأمة يعقد جلسة خاصة للنظر في 10 قوانين ..اليوم

مجلس الأمة

يعقد مجلس الأمة جلسة خاصة علنية اليوم للنظر في 10 تقارير للجان البرلمانية بشأن المداولات الثانية لقوانين تنظيم التامين ومزاولة مهنة مراقبة الحسابات وحظر الشهادات العلمية وتنظيم مهنة المحاماة امام المحاكم وتعديلات قوانين اخرى، وفيما يلي تفاصيل القوانين:

1 – المداولة الثانية على مشروع قانون في شأن تنظيم التامين والاشراف والرقابة عليه والذي سبق أن أقره المجلس في مداولته الأولى بتاريخ 15/5/2019.

2 – المداولة الثانية على مشروع قانون في شأن مزاولة مهنة مراقبة الحسابات والذي سبق أن أقره المجلس في مداولته الأولى بتاريخ 24/6/2019.

3 – المداولة الثانية على مشروع قانون في شأن حظر الشهادات العلمية غير المعادلة والذي سبق أن أقره المجلس في مد اولته الأولى بتاريخ 24/6/2019.

4 – المداولة الثانية على مشروع قانون في شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (92) لسنة 1964 في شأن تنظيم مهنة المحاماة أمام المحاكم والذي سبق أن أقره المجلس في مداولته الأولى بتاريخ 24/6/2019.

5.التقرير الحادي والعشرون للجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن الاقتراحين بقانونين بتعديل بعض أحكام القانون رقم (1) لسنة 2016 بإصدار قانون الشركات.

6 – أ- التقرير الثامن والثلاثون للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراحين بقانونين في شأن الأحوال الشخصية الجعفرية.

ب. التقرير الثاني بعد المائة التكميلي للتقرير الثامن والثلاثين اللجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن التعديلات المقدمة على مشروع القانون الذي انتهت إليه اللجنة في تقريرها الثامن والثلاثين في شأن الأحوال الشخصية الجعفرية.

7 – التقرير الثالث والثمانون للجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل عن:

1. مشروع قانون في شأن العمل الخيري.
2. الاقتراح بقانون بتنظيم العمل الخيري.

8 – التقرير التاسع والاربعون للجنة الشؤون الداخلية والدفاع عن الاقتراحين بقانونين في شأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة 2019.

9 – التقرير الحادي والعشرون للجنة شؤون الإسكان عن الاقتراح بقانون بتعديل المادة رقم (8) من القانون رقم (27) لسنة 1995 في شأن إسهام نشاط القطاع الخاص في تعمير الأراضي الفضاء المملوكة للدولة لأغراض الرعاية السكنية.

–10 التقرير الأول للجنة المرأة والأسرة عن الاقتراحات بقوانين في شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (47) لسنة 1993 بشأن الرعاية السكنية.

الغانم هنأ نظيريه بجمهورية الكونغو الديمقراطية بالعيد الوطني

مرزوق الغانم

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أمس ببرقيتي تهنئة إلى رئيس المجلس الوطني في جمهورية الكونغو الديمقراطية جينين ليوكو ورئيس مجلس الشيوخ ليون موغوبا وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدهما.

مهما تعددوا في الأسرة الواحدة

«ذوي الإعاقة» وافقت على صرف 10 آلاف دينار لكل معاق في الأسرة

جانب من اجتماع لجنة ذوي الاعاقة البرلمانية

كشف رئيس لجنة شؤون ذوي الإعاقة البرلمانية النائب مبارك الحجرف أن اللجنة وافقت خلال اجتماعها أمس على مجموعة من الاقتراحات بأتي في مقدمتها صرف 10 آلاف دينار منحة لكل معاق مهما تعددوا في الأسرة الواحدة، وكذلك تزويد الوزارات والجامعات والمحاكم بمترجمي «لغة الإشارة»، وإنشاء أفرع لهيئة ذوي الإعاقة في جميع المحافظات، وعمل تطبيق إلكتروني من قبل الهيئة العامة للإعاقة لتسهيل معاملات ذوي الاحتياجات الخاصة.

وفي تصريح صحفي عقب اجتماع اللجنة، قال الحجرف إن اللجنة وافقت أيضا على توفير ألعاب خاصة لذوي الاحتياجات الخاصة تتناسب واحتياجاتهم في جميع الأماكن الترفيهية والحدائق العامة في البلاد، وإنشاء فرع للنادي الكويتي الرياضي للمعاقين في مدينة صباح الأحمد السكنية ومحافظتي الجهراء والفروانية، كذلك إنشاء مدرسة لذوي الإعاقة في مدينة صباح الأحمد، وربط النظام المعلوماتي للهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة بمراكز خدمة المواطن لاستخراج شهاداتهم وإنجاز معاملاتهم.

وأوضح الحجرف أن اللجنة أرجأت البت في تصنيف مرض الزهايمر كإعاقة ذهنية لحين انتهاء هيئة ذوي الإعاقة من دراسة المقترح، وكذلك زيادة علاوة الأولاد التي تمنح لوالد المعاق أو من يرعاه الى 150 دينارا.

أوصت بتعديل قانون إنشائه لضبط القروض وإعادة جدولتها

«الخارجية البرلمانية» أنهت تقريرها بشأن «صندوق التنمية»

جانب من اجتماع اللجنة الخارجية البرلمانية

انتهت لجنة الشؤون الخارجية في اجتماعها اليوم من تكليف المجلس لها بشأن الاطلاع على مدى فعالية القروض التي يقدمها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية في خدمة السياسة الخارجية ومدى استفادة الكويت من هذه القروض في دعم علاقاتها بالدول المقترضة، وبيان النسبة الفعلية لما يتم سداده من هذه القروض.

وأوضح رئيس اللجنة النائب د.عبدالكريم الكندري أن اللجنة انتهت من تكليف المجلس لها بالاطلاع على صندوق التنمية الاقتصادية وتمت الموافقة على التقرير الخاص بذلك بإجماع الحضور ورفعه للمجلس.

وأضاف د.الكندري بأن التقرير تناول ثلاثة محاور الأول عن آلية منح القروض وفوائدها وإعادة جدولتها ، والمحور الثاني تناول آلية تقديم المنح والمعونات والمحور الثالث بحث دور الصندوق في المساهمات داخل الكويت وعن الشركات التي تقوم بتنفيذ مشاريع الصندوق.

وبين بأن التقرير احتوى جملة من التوصيات منها ما يخص ضرورة تعديل قانون إنشاء الصندوق لضبط القروض والمنح وإعادة الجدولة ومنها ما يختص بضرورة تكليف ديوان المحاسبة للفحص والتفتيش والتدقيق في آلية إعادة جدولة الفوائد وكيفية اختيار الشركات المنفذة لمشاريع الصندوق.

وأكد د.الكندري أن اللجنة أعدت تقريرها دون البحث بالتفاصيل المالية والمحاسبية والتي قامت بها فعلا لجنة التحقيق في حين انصب تكليف لجنة الشؤون الخارجية على الاطلاع على آليات منح القروض وإعادة جدولتها وكذلك المنح وكيفية اتخاذ مجلس إدارة الصندوق للقرارات في هذه الصلة.

وأوضح د. الكندري أن التوصيات التي شملها تقرير اللجنة الخارجية تصب كلها في مصلحة حماية المال العام فلا يعني أن الصندوق قد سدد راس ماله للدولة انه أصبح بعيدا عن المتابعة لانه يبقى هذا الصندوق من مكونات الاحتياطي العام للدولة وما يتم اتخاذه من إجراءات سواء بشطب أو جدولة الفوائد على القروض وما يقدم من منح يعد تفريطا بهذا المال العام إن لم يكن على سند من القانون.

الكندري: التوصيات التي شملها تقرير اللجنة الخارجية تصب كلها في مصلحة حماية المال العام

الشطي يسأل الصالح عن شكوى «لازاريفا» أمام التحكيم الاستثماري

أعاد رئيس اللجنة التشريعية البرلمانية النائب خالد الشطي إلى الواجهة قضية الروسية ماريا لازاريفا، في سؤال الى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء انس الصالح.

وقال الشطي في سؤاله: نمى الى علمي بأن السيدة ماريا لازاريفا، روسية الجنسية، قد تقدمت بشكوى للتحكيم الاستثماري ضد الكويت امام هيئة تحكيم دولية لدى لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي، بموجب الاتفاقية بين الكويت وروسيا الاتحادية لتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات.

وحيث ان قضيتي الاستشارات وصندوق الموانئ قد تاسستا على الشكوين اللذين قدمهما وزير المواصلات الاسبق للنيابة العامة بتواريخ مختلفة، حيث اسس الوزير شكوييه بناء على التقريرين الصادرين من ديوان المحاسبة بتلك القضيتين، وحيث نمى الى علمي بأن معد التقريرين من ديوان المحاسبة (السيد ح. ع.) قد دين أخيرا وحكم عليه بالسجن من قبل محكمة الاستئناف، وذلك لانه قام بتزوير مستندات واستخدمها في الشكوين اللتين تقدم بهما وزير المواصلات الاسبق ضد السيدة ماريا لازاريفا.

وأضاف: كذلك نمى الى علمي بأن الشركة التي تديرها السيدة ماريا لازاريفا، مقدمة الشكوى، قد صدر لصالحها أخيرا حكم من المحكمة التجارية ضد مؤسسة الموانئ الكويتية عن ذات القضية ايضا، وبالتالي بات توجيه التهم ضد السيدة الشاكية مفتقرا الى اي مسوغ قانوني، وبسبب تلك الأخطاء التي باتت واضحة والتي وقع فيها كل من وزير المواصلات الاسبق ومؤسسة الموانئ الكويتية وديوان المحاسبة، فإن الكويت قد تتعرض الى حكم محكمة التحكيم الدولية لدى لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي، وإلزام الكويت بغرامات تفوق مئات الملايين من الدولارات.

وقال الشطي إنه بالاضافة الى ما سبق، نمى الى علمي ان هناك عدة شكاوى أخرى مرتبطة بهذه القضية، قد تقدم بها محامون حقوقيون ضد بعض المسؤولين في دولة الكويت بخصوص انتهاكات لحقوق الانسان، والتي ينظرها حاليا الكونغرس الاميركي ووزارة الخزانة الاميركية ومجلس حقوق الانسان التابع للامم المتحدة، وفي حالة خسارة هذه القضايا الاخرى المرتبطة بالقضية، فقد تضطر الكويت ايضا الى تعويض السيدة الشاكية بمبالغ أخرى تفوق مئات الملايين من الدولارات، بالاضافة الى الاضرار بسمعة الكويت الاستثمارية وسجلها في حماية حقوق الانسان.

أكد ضرورة محاسبة المسؤولين عن تأخر الإجابة

الطبطبائي يطالب وزير النفط بالرد على أسئلته عن حصول قيادات في «البترول» على تأمين صحي استثنائي

طالب النائب عمر الطبطبائي وزير النفط وزير الكهرباء والماء د.خالد الفاضل بسرعة الرد على أسئلته البرلمانية عن حصول قيادات في شركة البترول الكويتية العالمية على تأمين صحي استثنائي، ومحاسبة المسؤولين عن تأخر الرد.

وقال الطبطبائي في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إنه بعث قبل ثلاثة أشهر أسئلة برلمانية ولم يتم الرد عليها حتى الآن تتعلق بتمتع بعض قيادات شركة البترول الكويتية العالمية وعائلاتهم بضمان صحي إضافي عن طريق شركة (axa enshorance) دون استفادة بقية الموظفين من هذا التامين.

وأوضح أن هذا الأمر يعني أن قيادات الشركة وعائلاتهم يتمتعون بتامينين صحيين الأول داخل الكويت والثاني خارج الكويت، مشيرًا إلى أنه أثار هذه القضية في عهد الوزير السابق ولم يتم اتخاذ أي إجراء.

وبين الطبطبائي أنه أبلغ الوزير الفاضل قبل أسبوعين بتأخر الرد على سؤاله البرلماني، متسائلاً «هل يريدون التستر على قيادات سابقة؟ وهل هناك قيادات حالية ما زالت تتنفع بشكل غير قانوني من التامين الحالي؟

وأضاف متسائلا «وهل المبالغ التي صرفت على هذا التامين كبيرة لدرجة أنهم إلى الآن لم يتمكنوا من حصرها؟ وهل عادت مؤسسة البترول لعادتها القديمة بالتستر على بعض القيادات واللعب في الردود على أسئلة النواب»؟

واعتبر أن هذا الأمر هو إعادة لنهج الإدارة السابقة في التلاعب بالردود على أسئلة أو إخفاء إجاباتها، مضيفا «لا نتمنى للوزير الحالي التعرض لمساءلات هو بريء منها».

وشدد الطبطبائي على أن القضية ليست شخصانية أو تربصا بالمؤسسة بل هي قضية تعامل هذه الجهة مع معلومات تؤكد أن هناك شبه انتفاع أو فساد، مؤكدا أن واجب الوزير والرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية محاسبة المسؤولين عن هذا الموضوع والتصدي للفساد.

عمر الطبطبائي